التطورات المعاصرة في العلاقات الإيرانية-المصرية

م.د. ضاري سرحان حمادي (*)

مقدمة

تتمتع إيران ومصر بتاريخ حضاري عريق فمصر تمثل حضارة ضاربة جذورها في التاريخ، وهي حضارة وادي النيل، وفي الطرف الآخر إيران تمثل الحضارة الفارسية والتي كانت في وقتها من أقوى الإمبراطوريات، ولهذا فإن الأهمية التي يحظى بها البلدين يمكن إن يدفع باتجاه تحسن العلاقات الإيرانية – المصرية.

ويمكن اعتبار المرحلة التي أعقبت العام ١٩٢٣ نقطة بداية العلاقات الحديثة بين إيران ومصر، فقد شهد هذا العام إعلان استقلال مصر ورفع الوصاية البريطانية عنه، وكانت إيران خلال حكم الشاه (رضا بهلوي) من أوائل الدول التي اعترفت بهذا الاستقلال، وفي تطور لاحق رفعت إيران مستوى تمثيلها الدبلوماسي في مصر من قنصلية إلى سفارة، كما تم عقد أول اتفاقية صداقة بين الدولتين في العام ١٩٣٣، وشهدت العلاقات خلال مرحلة السبعينات تقلبات كان لها تأثيرا سلبيا على العلاقات لاسيما في عام ١٩٧٩ ، وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات الإيرانية – المصرية في اغلب مراحلها وقعت تحت تأثير المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، والتي كان لها أثراً بارزاً في تحسن أو تدهور العلاقات الإيرانية – المصرية، ولهذا فقد اعترضت مسيرة العلاقات الإيرانية – المصرية ولمرحلة طويلة تقلبات كثيرة تراوحت بين الفتور والتوتر والتحسن.

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت.

إشكالية البحث:- جاءت إشكالية البحث لتوضح وجود عوامل مشتركة يمكن أن تدفع باتجاه تطوير العلاقات الإيرانية – المصرية، إلا أن طابع التوتر وعدم الاستقرار هو الصفة السائدة على هذه العلاقات.

فرضية البحث :- ينطلق البحث من فرضيه مفادها أن التوجهات السياسية للنظامين السياسيين الإيراني والمصري، فضلا عن المتغيرات الإقليمية والدولية كان لها تأثيرا كبيرا على العلاقات الإيرانية – المصرية، وهي بالنتيجة تحدد شكل العلاقات سواء حالة التحسن أو التوتر.

منهج البحث :- لغرض التحقق من فرضية البحث أعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي وذلك من خلال دراسة تطورات العلاقات عبر مراحل زمنية متعددة، فضلا عن دراسة الأسباب التي تحدد مسار وشكل العلاقات الإيرانية – المصرية.

وسنتناول موضوع البحث من خلال المحاور الآتية:

الأول. العلاقات الإيرانية – المصرية في مرحلة الحرب الباردة.

الثاني. العلاقات الإيرانية – المصرية بعد قيام الثورة الإسلامية الإيرانية.

الثالث.العلاقات الإيرانية – المصرية بعد انتهاء حرب الخليج الأولى.

رابعا. العلاقات الإيرانية – المصرية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق.

أولاً. العلاقات الإيرانية – المصرية في مرحلة الحرب الباردة:

تطورت العلاقات الإيرانية – المصرية في أواخر عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠ الى مستوى القائم بالأعمال، ثم انتقلت الى مستوى السفارة بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، إذ بعث شاه إيران محمد رضا بهلوي رئيس وزرائه أمير عباس هويدا ليكون ممثلا له في مراسم تشييع جنازة الرئيس المصري جمال عبد الناصر، والذي كان مصطحبا معه أول سفير إيراني في مصر وهو خسرو خسرواني.[١]

[١] أحمد مهابة، إيران بين التاج والعمامة (القاهرة: الجزيرة للنشر والتوزيع، ١٩٨٩)، ص١٥٣.

وكان الشاه يرى أن علاقاته مع مصر هي المدخل الوحيد والضروري لعلاقاته مع العرب، ومنذ النصف الثاني من العام ١٩٧٣، كانت المحادثات والمداولات مستمرة بين هيئتي أركان الحرب المصرية والإيرانية، وقامت الوفود العسكرية الإيرانية وعلى مستوى عالٍ جدًا بزيارة مصر للتعرف على أحوال الجيش، وبدأت إيران بتزويد مصر بناقلات للجنود، والباصات ومستشفيات الميدان وقطع الغيار، وبحلول صيف ١٩٧٣ كان هناك جسر جوي يعمل بشكل متواصل بين إيران ومصر، إذ قامت طائرات (هيركوليس سي – ١٣٠) الضخمة بنقل الخيم والأغطية والأطعمة والأدوية والمواد الأخرى إلى مصر، وأزداد اقتناع الشاه بمصداقية الرئيس السادات بعد قراره بطرد الخبراء السوفيت من مصر في تموز ١٩٧٣، مما جعل الشاه يطلق على الرئيس السادات وصف البطل، وأعقب ذلك طلب الرئيس المصري السادات إمداده بكميات من النفط لتمويل الطائرات وتشغيل الفرق الآلية، الأمر الذي استجاب له الشاه محمد رضا بهلوي بسرعة، حتى أنه أمر إحدى ناقلات البترول الإيرانية أن تغير اتجاهها وأن تفرغ حمولتها في مصر.[٢]

وفي السياق ذاته رفض الشاه مرور المتطوعين الإسرائيليين عبر الأراضي الإيرانية، كما تكفلت المستشفيات الإيرانية بعلاج الجرحى المصريين، وأرسل كميات ضخمة من مادة البلازما للمستشفيات المصرية لإنقاذ الجرحى. بل إن الشاه محمد رضا بهلوي سمح لطائرات النقل السوفيتية ببناء جسر جوي بين الاتحاد السوفيتي وسوريا عبر الأجواء الشمالية الغربية لإيران، وعندما تلقى الشاه محمد رضا بهلوي أنباء عبور القوات المصرية للقناه وتحطيمها لخط بارليف تحدث (إن السادات مصدر اعتزاز لنا جميعا وانه رجل فعلا). ثم بدأ شاه إيران محمد رضا بهلوي في إصدار قراراته لإقامة المشاريع المشتركة وتقديم المعونات الاقتصادية السخية لمصر، وكان يقول لمستشاريه

---

[٢] المصدر نفسه، ص ص١٦١ – ١٦٢؛ وكذلك ينظر : محمد حسنين هيكل ، مدافع اية الله قصة إيران والثورة (القاهرة: دار الشروق ، طبعة خاصة ، ٢٠٠٩) ، ص١٣٣.

وممثليه الدبلوماسيين (ينبغي اعتبار مصر كإيران تماما، وان مصر وإيران ستصبحان أكثر البلدان قربا أحداهما من الأخرى).[٣]

ومما يدل على متانة العلاقات الإيرانية – المصرية في مرحلة حكم الشاه والسادات، فقد شهد عام ١٩٧٥ تأسيس البنك المشترك بين إيران ومصر برأس مال مبدئي قيمته (٢٠) مليون دولار، فضلا عن تأسيس شركة الملاحة المشتركة، ومنح مصر قرضا قيمته (٢٠٠) مليون دولار، وتنفيذ عدة مشاريع فنية – صناعية بمساعدات مالية إيرانية، وفي العام ١٩٧٦ وافقت إيران على المساهمة في برامج إعادة أعمار بور سعيد بمنح مصر مبلغا يعادل (٢٥٠) مليون دولار.[٤]

وفي العام ١٩٧٦ اشتركت القوات الإيرانية بموافقة من الرئيس الراحل أنور السادات في مهمات عسكرية ضمن قوات الطوارئ الدولية في كل من لبنان وسوريا.[٥]

وفي بداية العام ١٩٧٨ حاول الرئيس الراحل أنور السادات أقناع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك جيمي كارتر بخطورة تطور الأحداث في إيران الأمر الذي يؤدي الى قلب نظام الشاه، وفي نهاية كانون الأول ١٩٧٨ أبلغ الشاه الرئيس المصري الراحل أنور السادات قراره النهائي بمغادرة إيران بعد تشكيل مجلس وصاية، ثم كانت مصر خاتمة المطاف لشاه إيران.[٦]

وبعد قيام الثورة الإيرانية الإسلامية في العام ١٩٧٩ تعقدت العلاقات الإيرانية – المصرية نتيجة توقيع الرئيس المصري الراحل أنور السادات على اتفاقية

---

[٣] احمد مهابة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص١٦٢ – ١٦٣.

[٤] د. سعيد الصباغ، العلاقات المصرية – الايرانية بين الوصال والقطيعة ١٩٧٠ – ١٩٨١ (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٧)، ص ص١٣١ – ١٣٢.

[٥] أحمد مهابة، مصدر سبق ذكره، ص١٦١.

[٦] المصدر نفسه، ص١٦٤، ص ص١٦٦ – ١٦٧.

كامب ديفيد، وهذا الأمر أدى إلى قيام آية الله العظمى الخميني بإصدار أمر بقطع العلاقات الدبلوماسية بين إيران ومصر عام ١٩٧٩.[٧]

ثانياً. العلاقات الإيرانية – المصرية بعد قيام الثورة الإسلامية الإيرانية:

يمثل عام ١٩٧٩ تأريخاً فارقاً بالنسبة للعلاقات الإيرانية – المصرية، فقد شهد هذا العام انتهاء حكم الشاه محمد رضا بهلوي وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بزعامة آية الله العظمى الخميني، وبصفة عامة فقد شهد هذا العام بروز سببين للخلاف الإيراني – المصري، الأول هو قيام الجمهورية الإسلامية في إيران وتبنيها قضية تصدير الثورة الى الدول المحيطة. والثاني هو الخلاف حول عملية التسوية السلمية للصراع العربي – ((الإسرائيلي)) ومنذ ذلك العام قطعت العلاقات الإيرانية – المصرية، وظلت عوامل الاختلاف والتباعد تتراكم، حيث أطلقت إيران على احد شوارعها الرئيسية اسم خالد الاسلامبولي الذي أغتال الرئيس المصري أنور السادات في عام ١٩٨١، ربما يعود باستضافة شاه إيران محمد رضا بهلوي وبقاء قبره فيها بعد وفاته عام ١٩٨٠.[٨]

وازدادت الخلافات حدة بعد الدعم المصري للعراق في حربه مع إيران، وخلال تلك المرحلة قامت سويسرا برعاية مصالح الدولتين من خلال سفارتها في الدولتين وهنا يبرز البعد الإقليمي في علاقات الدولتين، إذ أسهم أحد الملفات الإقليمية ممثلة في موقف مصر من حرب الخليج الأولى في التأثير سلبا على العلاقات الإيرانية – المصرية.[٩]

---

[٧] السيد هادي خسرو شاهي، محمد حسن زراقط (ترجمة)، الابعاد التاريخية والثقافية في العلاقات الايرانية – المصرية، في مجموعة مؤلفين، ايران – مصر مقاربات مستقبلية (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ٢٠٠٩)، ص٢٤؛ وكذلك ينظر: الهه روستامي پوفي، د. فاطمة نصر (ترجمة)، تأثير ايران ونفوذها في المنطقة (القاهرة: سطور جديدة للنشر، ٢٠١١)، ص ص ٢٥٩– ٢٦٠.

[٨] صبحي عسلة، رؤية المصريين للعلاقات المصرية – الايرانية، مختارات ايرانية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ١٣، ٢٠٠١)، ص٤٧.

[٩] خديجة عرفة، العلاقات المصرية – الايرانية والدور الإقليمي لمصر في التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي، أعمال المؤتمر السنوي الثاني والعشرين للبحوث السياسية ٣٠–٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مكتبة الشروق، ٢٠٠٩)، ص٢٠٢.

يمكن القول أن أسس التوتر الإيراني المصري عبر السنوات الماضية قد ارتكزت على قضية عامة ترتبط بتصادم التصورات الإستراتيجية لكل دولة منهما حول دورها وأهدافها في المنطقة العربية بصورة عامة، ومنطقة الخليج العربي التي توجد لإيران ومصر مصالح أساسية فيها بشكل خاص، في هذا الإطار تعددت وتطورت عدة قضايا ذات طبيعة محددة مثلت مضمون الخلافات الإيرانية المصرية في مرحلة الثمانينات، منها:[١٠]

١. قضايا إستراتيجية تتصل بموقف مصر من التوجهات الإيرانية الخاصة بتصدير الثورة الى المنطقة العربية، والتدخل في الشؤون الداخلية لمصر وبعض الدول العربية الأخرى من ناحية، وموقف إيران من أعمال الدعم العسكري التسليحي والاستشاري، وكانت القيادة الإيرانية تشير أيضا إلى دعم مصر للعراق بالقوات خلال حربه معها خلال مرحلة الثمانينات من ناحية أخرى.
٢. قضايا سياسية تتصل بتعارض توجهات السياسة الخارجية للدولتين تجاه قضايا معينة أثارت التوتر بينهما كتسوية الصراع العربي – ((الإسرائيلي))، وسياسات القوى الدولية الكبرى في المنطقة.

ثالثاً. العلاقات الإيرانية – المصرية بعد انتهاء حرب الخليج الأولى:

شهدت مرحلة انتهاء حرب الخليج الأولى تحسن بطيء في العلاقات الإيرانية – المصرية إذ تبادلت الدولتان الوفود على مستوى الفرق الرياضية والفنية، ثم على مستوى الوزراء في مناسبات دولية وإقليمية مختلفة، ومن ثم حصل تطور في العلاقات الدبلوماسية إذ تم فتح مكاتب رعاية مصالح في العام ١٩٩١.[١١]

---

[١٠] مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٢ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٣)، ص ص٤٤٥ – ٤٤٦؛ وكذلك ينظر: أميرة محمد عبد الحليم، الندوة الرابعة للعلاقات المصرية – الايرانية (التداعيات الاقليمية للاحتلال الأمريكي للعراق)، مختارات ايرانية (العدد ٥٥، ٢٠٠٥)، ص١٠.

[١١] د. سداد مولود سبع، العلاقات الايرانية – المصرية: محددات ودوافع العلاقة، مجلة المرصد الدولي (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، العدد ١١، ٢٠٠٩)، ص٦٤.

إلا إن التطورات التي مرت بها العلاقات بين البلدين منذ العام ١٩٩٢، قد شهدت أكثر من قضية خلافية ثنائية وإقليمية، ومصر واهم تلك القضايا سياسات الهيمنة الإيرانية تجاه منطقة الخليج فقد أعلنت مصر موقفها إزاء التوجهات الإيرانية في منطقة الخليج، وقد تمثلت تلك المواقف بما يأتي:[١٢]

أ. أن مصر لن تقبل سياسة الهيمنة الإيرانية في منطقة الخليج، ولن تقبل بتدخل إيران في شئون الدول العربية، وأن على إيران أن توضح مواقفها ونواياها بهذا الشأن.

ب. أن أمن منطقة الخليج مسؤولية عربية، وليست إيرانية. وأن إيران لها مصالحها المحددة التي يمكن ضمانها بالوسائل السلمية، وليس بفرض الأمر الواقع بالقوة.

ج. أن مصر تقف إلى جانب الأقطار الخليجية في مواجهة أية ضغوط أو تهديدات يمكن أن تتعرض لها، وأنها تقف ضد أي تصعيد يمكن أن يؤدي إلى حالة من التوتر في المنطقة.

ومن جانب آخر فقد كان لتطور العلاقات الإيرانية – السودانية تأثيرا سلبيا على العلاقات الإيرانية – المصرية، وقد تمثل هذا التطور بزيادة النشاطات العسكرية الإيرانية في السودان بموجب اتفاق بين الجانبين.[١٣]

وفي نيسان من عام ١٩٩٦ اتخذت العلاقات منحى آخر ألا وهو منحى تهدئة العلاقات بين الجانبين، فقد رفضت مصر المشاركة في تنفيذ قرار الرئيس الأمريكي بيل كلنتون بفرض حظر تجاري على إيران وجاء الرفض على الهواء مباشرة خلال مؤتمر

---

[١٢] مركز الدراسات والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٢، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٤٦–٤٤٨؛ وكذلك ينظر: د. أمل حمادة، الخبرة الايرانية الانتقال من الثورة الى الدولة (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٨)، ص٣٤٨؛ و د. أشرف محمد كشك، استعادة التوازن المفاوضات النووية وإمكانية تحقيق أنفراج عربي – إيراني، ملحق السياسة الدولية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ١٩، ٢٠١٥)، ص٢٨.

[١٣] د. محمد السعيد ادريس، علاقات مصر وإيران بين الفرص الضائعة ومخططات التخريب، مختارات ايرانية (العدد ١٣١، ٢٠١١)، ص٥.

صحفي مشترك بين وزير الخارجية المصري الأسبق عمرو موسى ومندوبة الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن مادلين أولبرايت عقب استقبال الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك لها إذ أدعت أنها ناقشت هذا الموضوع مع الرئيس فتدخل وزير الخارجية مقاطعا لها نافيا بحث هذا الموضوع خلال اللقاء.[١٤]

وفي منتصف عام ١٩٩٨ بدأت وزارة الخارجية الإيرانية نشاطا واسع النطاق لإقرار مبدأ حوار الحضارات باعتباره واحدا من أهم المبادئ التي تدعو إليها السياسة الخارجية الإيرانية. وقد وجه السيد كمال خرازي وزير الخارجية الإيراني دعوة مباشرة إلى السيد عمرو موسى وزير الخارجية المصري آنذاك يقترح عليه إجراء حوار بين الدول صاحبة الحضارات القديمة (المصرية، الفارسية، اليونانية، والرومانية).[١٥]

وتجدر الإشارة إلى أن هناك علاقات اقتصادية بين إيران ومصر إلا أنها مازالت محدودة للغاية، فهناك استثمارات إيرانية تدفقت إلى مصر في مرحلة حكم الشاه ومازالت موجودة حتى الآن وهي تعود للدولة الإيرانية وليس للأفراد، وكان عدد المشاريع التي تشارك فيها إيران بالاستثمار في مصر هو(٧) مشاريع حتى منتصف عام ١٩٩٩ ارتفعت مؤخرا إلى (٨) مشاريع، مما يعني أن هناك استثمارات إيرانية جديدة حتى وأن كانت محدودة. ورغم محدودية هذه الاستثمارات، إلا إن وجودها في حد ذاته يعني أن هناك معرفة وخبرة إيرانية في التعامل مع السوق المصرية، وهو ما يمكن أن يشكل أساسا لزيادة هذه الاستثمارات إذا توافرت إرادة سياسية واقتصادية لتطوير التعاون الاقتصادي عامة والاستثماري خاصة بين الدولتين بقطاعيهما العام والخاص.[١٦]

---

[١٤] مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، التقرير الايراني (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ج ٢، ٢٠٠٩)، ص٢٨٦.

[١٥] . محمد السعيد جمال الدين، الدور المصري والايراني في مجال حوار الحضارات (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، سلسلة حوار الحضارات، العدد ٤، ٢٠٠٤)، ص٥٣.

[١٦] أحمد السيد النجار، مصر وإيران وتركيا الواقع الاقتصادي والعلاقات الاوربية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣)، ص ص ١٠٢ -١٠٤.

نخلص إلى القول أن التوجهات السياسية لإيران في المنطقة العربية ولاسيما منطقة الخليج والسودان هي التي شكلت أحد أبرز نقاط الخلاف في العلاقات بين الدولتين، وهذا يعني أن اختلاف الرؤى والتصورات السياسية بين الدولتين كان له تأثير واضح على العلاقات الإيرانية المصرية في تلك المرحلة.

رابعاً . العلاقات الإيرانية – المصرية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق:

شهدت هذه المرحلة أول اتصال هاتفي بين الرئيس المصري محمد حسني مبارك والرئيس الإيراني محمد خاتمي لتهنئة إيران بقبول طلب انضمامها إلى مجموعة الـ(١٥) في عام ١٩٩٩، وهذا الأمر عده المراقبون خطوة محسوبة نحو تطبيع العلاقات الإيرانية المصرية ويكتسب هذا الأمر أهميته بالنظر للجهود المصرية لقبول عضوية إيران لاسيما في ظل معارضة دول أمريكا اللاتينية وتأييد ماليزيا ومصر لإيران بما مكن من قبول عضويتها. أضف إلى ذلك ما ذكره الرئيس المصري محمد حسني مبارك في الولايات المتحدة الأمريكية بشأن المواقف الإيرانية الرامية في توفير الأسلحة اللازمة للدفاع عن نفسها و أن إيران لا تشكل تهديدا في مجال أسلحة الدمار الشامل، بل إسرائيل هي التي تشكل هذا التهديد ، وفي ١٤ كانون الثاني ٢٠٠١ عبر الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي عن الموقف الإيراني، من تطبيع العلاقات مع مصر فقال: (إن إيران ومصر تشكلان جناحي الحضارة الإسلامية وان مصر تتمتع بمكانة خاصة للإسلام والدول العربية وان الشعب المصري له دور كبير في الحضارة الإسلامية)، ويلاحظ من هذا إن هناك نية قوية لدى الجانب الإيراني لتطبيع العلاقات السياسية مع مصر، وبعد حدوث هجمات الحادي عشر من أيلول من العام ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية، كان الرئيس المصري محمد حسني مبارك قد أجرى اتصالا هاتفيا بالرئيس الإيراني محمد خاتمي في ٢٥ أيلول ٢٠٠١ من اجل التنسيق بين الدول العربية والإسلامية لاقتلاع الإرهاب، وطالب الرئيس المصري محمد حسني مبارك بضرورة الحفاظ على العلاقات بين إيران ومصر وهو ما أكد عليه أيضا كمال خرازي وزير الخارجية الإيرانية في ١٩ ايلول٢٠٠١ في اتصاله بوزير الخارجية آنذاك أحمد ماهر،

ومن الملاحظ إن أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد ساعدت على اقتراب وجهات النظر الإيرانية – المصرية من حيث الدعوى المشتركة لعقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب تحت إشراف الأمم المتحدة ، ومن مؤشرات تقارب وجهات النظر بين إيران ومصر عزوفهما من الدخول في التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة الإرهاب، وقد عكست هذه الرؤية الثنائية الإيرانية – المصرية بداية مرحلة جديدة من التوافق الفكري الاستراتيجي لمواجهة القضايا والمتغيرات العالمية.[١٧]

وفي كانون الأول ٢٠٠٣، حدث أول لقاء بين الرئيس المصري محمد حسني مبارك والرئيس الإيراني محمد خاتمي في جنيف على هامش قمة المعلوماتية* وقد فتح هذا اللقاء الباب أمام تبادل الآراء ووجهات النظر حول القضايا التي تخص العلاقات بين الدولتين، وقد كان لاستضافة إيران لمؤتمر القمة الثالثة لمجموعة الدول الإسلامية الثماني** بإيران يومي ١٩ – ٢٠ شباط/٢٠٠٤ ، دورا مهما في توفير فرصة جديدة

---

[١٧] مركز المحروسة لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، التقرير الايراني، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٨٠ – ٢٨٢؛ وللمزيد ينظر: خالد أبو بكر، رجل ايران القوي أحمد نجاد الحقيقة والاسطورة (القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)، ص٢٢٧.

* قمة المعلوماتية: هي قمة عالمية حول مجتمع المعلومات، وهو مؤتمر برعاية الأمم المتحدة عن المعلومات والاتصالات، عقدت القمة مرتين الأولى في كانون الثاني في العام ٢٠٠٣ في جنيف، والثانية في تشرين الثاني في العام ٢٠٠٥ في تونس. وكان الهدف من القمة هو حصول أتفاق نهائي على أدارة شبكة المعلومات والاتصالات، مع رفض الولايات المتحدة الامريكية لمقترح الاتحاد الاوروبي بوضع نموذج جديد للتعاون موضوع التنفيذ والذي سينهي هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على الاجزاء الحيوية من الانترنيت. ينظر: د. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع (القاهرة: المكتبة الاكاديمية، ٢٠١١)، ص٤٧٤

** مجموعة الدول الثمان الاسلامية النامية هي منظمة دولية تضم ثمان دول اسلامية هي مصر، ونيجيريا، وباكستان، وإيران، واندونيسيا، وماليزيا، وتركيا، وبنغلاديش. يبلغ عدد سكان دول المنظمة مليار نسمة أي ما يوازي ١٤% من سكان العالم، وتهدف المنظمة الى تدعيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الاعضاء، تأسست المنظمة في تركيا عام ١٩٩٧ ينظر: صحيفة لوسيل، انطلاق قمة مجموعة الثماني الاسلامية النامية في تركيا (الدوحة: دار الشرق، العدد ٥٣٨، ٢٠١٧/١٠/٢١).

للقاء والتشاور، وقد أصدرت وزارة الخارجية الإيرانية بيانا يعبر فيه عن الرغبة في تطور العلاقات الدبلوماسية مع مصر.[١٨]

ومن الملاحظ إن سياسة إيران الخارجية في هذه المرحلة بدأت بالانفتاح على مصر، وكانت تسعى من وراء ذلك إلى كسب وضعية العضو المراقب في جامعة الدول العربية، نظرا لما تمتلكه مصر من ثقل سياسي وما لها من تأثير على الأعضاء في جامعة الدول العربية.[١٩]

وقد أعلن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في تصريح له في شهر أيار ٢٠٠٧ أنه مستعد لفتح السفارة الإيرانية في مصر خلال ٢٤ ساعة في حالة تعاون مصر، وأنه مستعد كذلك للسفر إليها في حالة الدعوة الرسمية، وفي العام نفسه قال الرئيس الإيراني في مؤتمر صحفي ردا على سؤال لأحد الصحفيين بجريدة الأهرام المصرية حول تطبيع العلاقات بين إيران ومصر إنني أعلن بصراحة أننا عازمون اليوم بشكل قاطع تجديد العلاقات مع مصر وإذا ما أعلنت الحكومة المصرية استعدادها فسوف نقوم بإنشاء السفارة الإيرانية في القاهرة.[٢٠]

ولكن جاء عام ٢٠٠٨ ليشهد عودة التوتر من جديد في العلاقات الإيرانية – المصرية إذ أثار إنتاج الفلم الإيراني (إعدام فرعون) غضب مصر لنيله من شخصية الرئيس المصري الراحل أنور السادات واعتبار خالد الأسلامبولي زعيم المجموعة التي قامت باغتياله عام ١٩٨١ شهيدا وبطلا، وقد احتجت مصر رسميا معلنة غضبها على

---

[١٨] مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، التقرير الايراني، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٢؛ وكذلك ينظر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،٢٠٠٤)، ص٢٢٩؛ و د. عبد الله الأشعل، تحديات الحوار العربي الايراني (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١٠)، ص ص ١٩١– ١٩٢.

[١٩] محمود سريع القلم، العقيد الامنية الاقليمية الناشئة لإيران المصادر الداخلية دور المحددات الدولية، في مجموعة باحثين، الخليج تحديات المستقبل (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٥)، ص٢٠١؛ ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ينظر: د. محمد السعيد عبد المؤمن، جدوى العلاقات مع ايران، مختارات ايرانية (العدد ٩٠، ٢٠٠٨)، ص ص ٣٢– ٣٤.

[٢٠] أرسلان مرشدي، الظلال المضيئة للعلاقات المصرية – الايرانية، مختارات ايرانية (العدد ١٣٧، ٢٠١١)، ص٩٢.

الفيلم الإيراني، وقالت وزارة الخارجية المصرية أنها استدعت أرفع دبلوماسي إيراني في القاهرة يوم الاثنين ٧ آب ٢٠٠٨ محذرة من توتر العلاقات بين الدولتين وإمكانية إن يلحقها الضرر لما له من تأثير على أي تطور ايجابي للعلاقات الإيرانية – المصرية بسبب هذا الفيلم.[٢١]

وفي عام ٢٠٠٩ اتجهت علاقات إيران مع مصر إلى مزيد من التوتر، عقب قيام السلطات المصرية بإلقاء القبض على (٤٩) لبنانيا وفلسطينيا ومصريا، قالت أنهم شكلوا خلية تابعة لـ(حزب الله) اللبناني بهدف زعزعة الاستقرار الداخلي في مصر، ومنذ تلك اللحظة تصاعدت حدة التوتر بين مصر وحزب الله اللبناني، لكن سرعان ما دخلت إيران على خط المواجهات في رفض واضح لما قامت به مصر من إجراءات ضد ما يسمى بـ(خلية حزب الله). فقد اعتبرت إيران ان الخطوة المصرية تهدف الى التأثير على نتائج الانتخابات النيابية اللبنانية التي أجريت في ٧ حزيران ٢٠٠٩. ثم صعدت إيران لهجتها تجاه مصر، بعد إن اتهمها وزير الخارجية المصرية أحمد أبو الغيط بأنها استخدمت حزب الله للوجود على الأرض المصرية، وفي العام نفسه رد وزير الخارجية الإيراني منو شهر متقي على اتهامات أبو الغيط بالقول أنها (قديمة وبالية ولن تأتي بنتيجة)، مضيفا: (نحن في عشية الانتخابات التشريعية اللبنانية وثمة للأسف أياد خفية يحركها النظام الصهيوني تسعى لإثارة مشكلات). وقد أثار ذلك استياء الحكومة المصرية التي قامت باستدعاء رئيس مكتب رعاية المصالح الإيرانية حسين رجبي لتحذيره من مغبة التدخل الإيراني في الشؤون المصرية، وان مصر لن تقف صامته إزاء محاولات المساس بالأمن القومي المصري.[٢٢]

---

[٢١] مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، التقرير الإيراني، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٨٢ – ٢٨٣؛ وكذلك ينظر: أحمد ابراهيم محمود وآخرون، حالة الأمة العربية ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ أمة في خطر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص٥٠.

[٢٢] د. محمد السعيد ادريس ومحمد عباس ناجي، الانتخابات الرئاسية الايرانية والصراع على مستقبل الجمهورية الاسلامية، كراسات استراتيجية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ٢٠١، ٢٠٠٩)، ص ص١٥ – ١٦.

ورغم وجود الخلافات الإيرانية المصرية إلا أن ذلك لم يمنع من أتفاق البلدين على افتتاح خط جوي مباشر يشمل تنظيم ٢٨ رحلة أسبوعية متبادلة بين القاهرة وطهران، خلال زيارة نائب الرئيس الإيراني حميد بغائي للقاهرة في ٣ تشرين الأول ٢٠١٠، فقد بدأ لافتا إلغاء القاهرة للزيارة التي كان سيقوم بها وزير الخارجية الإيراني السابق منوشهر متقي في ايلول٢٠١٠ للمشاركة في اجتماعات ترويكا منظمة دول عدم الانحياز، بسبب تصريحاته التي أنتقد فيها القادة العرب في أيلول ٢٠١٠، فضلا عن دعوة مصر لإيران بالابتعاد عن التدخل في شؤون العراق ولبنان وشمال أفريقيا، خصوصا بعد أن وصفها الرئيس المصري حسني مبارك بأنها (دولة مهمة لكنها تحتضن قوى التطرف وتناهض السلام).[٢٣]

ويمكن القول إن إيران أصبحت أكثر ميلا لتحسين العلاقات مع مصر لاسيما في ظل الموقف المصري الأخير في مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي في عام ٢٠١٠ ، والذي أكد على ضرورة جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل وأكد كذلك على أهمية فتح المنشات النووية ((الإسرائيلية)) للتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهذا الموقف من شأنه أن يحدث نوعا من التقارب بين الموقفين المصري والإيراني، إذ أن دفاع مصر عن حق إيران في امتلاك التكنلوجيا النووية لأغراض سلمية هو دفاع عن حق مصر في نفس الإطار.[٢٤]

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات الإيرانية – المصرية تعاني من مشكلة التباين في التعامل مع العديد من الملفات الإقليمية مثل الملف العراقي واللبناني والفلسطيني.[٢٥] وجدير بالذكر أن قيام مصر بإقامة علاقة جيدة مع إيران يعطيها ميزة ممارسة مزيد من الضغوط المصرية والعربية على إسرائيل، كما أن مصر يمكن أن تستفاد من العلاقة مع

---

[٢٣] مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١٠ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١١)، ص٣٠٤.

[٢٤] مروة وحيد، ندوة العقوبات على إيران (الابعاد والتداعيات)، مجلة أوراق الشرق الاوسط (القاهرة: مركز القومي الدراسات الشرق الاوسط، ٢٠١٠)، ص١٩٦.

[٢٥] محمد عباس ناجي، الربيع العربي إيران في شرق أوسط جديد، كراسات استراتيجية (العدد ٢٢٦، ٢٠١١)، ص٢٦.

إيران من أجل صياغة توازنات جديدة للقوة وللتفاعلات الإقليمية في المنطقة في مواجهة قوة إسرائيل في المنطقة.[٢٦]

وقد شهدت المرحلة الممتدة من ٢٠١٢ – ٢٠١٣ استمرار حالة التوتر بين الدولتين وبالرغم من ذلك فقد كانت هناك علاقات قاصرة على بعض الأنشطة الاقتصادية والتجارية، وتمثلت تلك الأنشطة بوجود تبادل تجاري بين الدولتين تمثل بأهم الصادرات المصرية من منتجات غذائية وأدوية، ومستلزمات بناء، ومواد كيمياوية، وصناعات معدنية وهندسية، في حين، استطاعت إيران أن تتواجد في السوق المصري من خلال إسهامها في مجال السيارات لاسيما شركة سايبا وخودروا الإيرانيتين.[٢٧]

وفي ٣٠ أب ٢٠١٢ قام الرئيس المصري محمد مرسي بزيارة إيران خلال افتتاح القمة السادسة عشر لحركة عدم الانحياز، وهذا الأمر جعل الكثيرين يتوقعون حدوث تطور في العلاقات الإيرانية – المصرية .[٢٨]

وكان الهدف من زيارة الرئيس المصري محمد مرسي إلى إيران تحقيق أمرين:[٢٩]

الأول أن يكون لمصر موقف مناقض تماما للموقف الإيراني فيما يتعلق بالأزمة السورية، لتظم مصر إلى صفوف المملكة العربية السعودية وتركيا وقطر في العمل على إسقاط النظام السوري، أما الأمر الثاني فهو التأكيد على عدم حصول تباعد مع إيران ، فضلا عن إن الزيارة كفيلة بإحداث تطور في العلاقات الإيرانية – المصرية .

وفيما يخص الموقف الإيراني والمصري من الأزمة السورية ، يمكن القول إن الأزمة السورية أثرت على تطور العلاقات الإيرانية – المصرية في عهد الرئيس المصري

---

[٢٦] د. أحمد ثابت، نحو أسس هيكلية للعلاقة المصرية – الايرانية، مختارات ايرانية (العدد ٣، ٢٠٠٠)، ص٦٤.

[٢٧] سها اسماعيل محمد، الدور الايراني في أفريقيا ٢٠١٢ – ٢٠١٣، التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠١٢ – ٢٠١٣ (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مركز البحوث الأفريقية، الاصدار التاسع، ٢٠١٤)، ص٤٧٢.

[٢٨] أشرقت احمد عرفات محمد، العلاقات المصرية– الإيرانية من الفترة ٢٠١١–٢٠١٦،المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٦، ص٢٢ .. http://democraticac.de/p=35024

[٢٩] رنا ممدوح، مرسي يتخطى عقبة إيران ويرضي حلفاءه، صحيفة الأخبار(بيروت: العدد ١٧٩٦، ٣١ اب ٢٠١٢).

محمد مرسي ، وذلك لاختلاف موقف مصر من الأزمة السورية عن الموقف الإيـــراني ، وكان الرئيس المصري محمد مرسي مدرك ان إيران من الـــدول المتحكمـــة في الأزمـــة السورية فسعى لتحسين العلاقات مع إيران في إطار إيجاد حل الأزمة السورية ، وبالتالي فالمبادرة التي أطلقها الرئيس المصري لحل الأزمة السورية سعت لتشكيل لجنة اتصـــال رباعية تضم مصر والسعودية وإيران وتركيا ، وفي إطار رغبة إيران في عودة العلاقـــات سريعا مع مصر جاء التمسك الشديد من ناحيتها بالمبادرة المصرية ، ليس لكونها الحـــل الأمثل لتسوية الأزمة السورية ولكن من باب كونها توفر حلقة اتصـــال مباشـــرة مـــع القيادة المصرية الجديدة لأول مرة في تاريخ العلاقات بين الدولتين منذ حـــوالي ثلاثـــة وثلاثين عاما.[٣٠]

وفي ٨ كانون الثاني ٢٠١٣ قام الجنرال الإيراني قاسم سليماني قائـــد فيلـــق القدس بزيارة القاهرة ، وقد استمرت هذه الزيارة يومين ، تم خلالها التباحـــث حـــول التعاون الأمني بين البلدين.[٣١] ويمكن القول إن هذه الزيارة تدل على إن هناك نية بين الدولتين لدفع عجلة العلاقات نحو التطور ولاسيما في المجال الأمني .

وفي السياق ذاته قام وزير الخارجية الإيراني علي اكبر صالحي بزيارة القـــاهرة في ٩ كانون الثاني ٢٠١٣ حاملا رسالة خاصة للرئيس المصري محمـــد مرســـي مـــن الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد ، وتدل هذه الزيارة على مـــدى حـــرص الجانـــب الإيراني على التقارب مع مصر.[٣٢]

وفي ٦ شباط ٢٠١٣ قام الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد بزيارة مصر للمشاركة في قمة المؤتمر الإسلامي الثانية عشر في مصر ، وقد أكد من جانبه على أهمية التعـــاون

---

[٣٠] أشرقت احمد عرفات محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٤.

[٣١] احمد عثمان، ماسر التقارب بين الإخوان وإيران ، صحيفة الشرق الأوسط (الرياض: الشركة السعودية البريطانية للأبحاث والتسويق، العدد ١٢٤٦٦ ،١٤ كانون الثاني ٢٠١٣) .

[٣٢] المصدر نفسه.

وتطوير العلاقات مع جمهورية مصر العربية، وذلك لأهمية مصر إقليميا ودوليا، ومن أجل دعم الاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط.[٣٣]

وتجدر الإشارة إلى إن هنالك تقارب في المواقف الإيرانية – المصرية من القضية السورية منذ تولي عبد الفتاح السيسي رئاسة مصر، وبالرغم من هذا التقارب فأن تمدد النفوذ الإيراني داخل سوريا يقلق مصر التي باتت على قناعة تامة بأن اختلافها مع المشروع الإقليمي الإيراني لا يعني الدخول في تحالف سني في مواجهته، وان تقارب موقفها مع إيران في سوريا ليس معناه الانخراط معها في حلف، فسياسة مصر ثابتة، ألا وهي رفض الأحلاف العسكرية.[٣٤]

وقد عبرت إيران عن موقفها من القضية السورية من خلال تأييدها للنظام الحاكم في سوريا بتقديم الدعم العسكري والاقتصادي له، ولم يقتصر الأمر على إرسال أسلحة ومعدات وقروض وتمويل احتياجات النظام، وصفقات أسلحة ومعدات، بل شمل الدعم أيضا إرسال خبراء في مختلف الشؤون العسكرية والأمنية والتقنية، والتدريب علمًا أن بعضهم جرى تدريبهم في إيران وآخرون في سوريا.[٣٥]

أما موقف مصر من القضية السورية خلال مرحلة الرئيس عبد الفتاح السيسي فقد تمثل من خلال العناصر المشتركة التي تجمع مصر مع النظام السوري والتي تتطلب التنسيق والتعاون، وفي مقدمتها القتال ضد التنظيمات الإرهابية، فضلا عن ذلك فهناك دعم مصري للقوات الحكومية السورية وهو في الحقيقة دعم عسكري، وتأييدا لذلك تحدث الرئيس المصري صراحة وقال أنه مع الجيش الوطني السوري، وقد أيدت مصر مشروع قرار روسي حول سوريا عارضته المملكة العربية السعودية، وتركز مصر على

---

[٣٣] سها إسماعيل محمد، مصدر سبق ذكره ، ص٤٦٨؛ ولمزيد من التفاصيل ينظر : احمد بدر نصار ، لقاء يجمع مرسي ونجاد في أول زيارة لرئيس إيراني منذ ١٩٧٩ ، صحيفة الرياض (الرياض: مؤسسة اليمامة الصحفية، العدد ١٦٢٩٨، ٦ شباط٢٠١٣) .

[٣٤] احمد يوسف أحمد وآخرون، حال الأمة العربية ٢٠١٦ – ٢٠١٧ الحلقة المفرغة: صراعات مستدامة واختراقات فادحة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٧)، ص ص٧٤ – ٧٥.

[٣٥] فايز سارة، الدور الايراني في القضية السورية، ٢٠١٤/٥/١١.http://www.alarabiya.net.

ضرورة الحفاظ على الجيش السوري ووحدته وقوته، وكذلك أكدت دوما أن لا حل لتلك الأزمة إلا من خلال الدبلوماسية، وأن الحوار هو السبيل الوحيد لإنهائها مع تكرار رفضها أي خيار يهدد وحدة الدولة السورية.[٣٦]

ولهذا فان القضية السورية خلال مرحلة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي تمثل نقطة تقارب في وجهات النظر وتطابق في المواقف الإيرانية – المصرية، وبالنتيجة فأن هذا الأمر يصب في اتجاه تحسن العلاقات بين الجانبين.

وفي حزيران ٢٠١٥ قامت إيران بإلغاء تأشيرات الدخول الى أراضيها لمواطني سبعة دول لتنشيط قطاع السياحة في البلاد ، إذ سيتمكن السياح من تركيا ولبنان وأذربيجان وجورجيا وبوليفيا ومصر وسوريا التجوال في إيران من دون تأشيرات الدخول ، كما يستطيع مواطنو هذه الدول البقاء في إيران لفترة تمتد من ١٥ وحتى ٩٠ يوما.[٣٧]

وفي العام نفسه أكد المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي على أهمية تطوير العلاقات مع مصر، وأشار المرشد الأعلى للثورة الإسلامية على أن المكاسب من أعادة العلاقات مع مصر تفوق بأضعاف الخسائر، لاسيما وأنه سيتاح لإيران التحرك بحرية لنشر الإيديولوجية الإيرانية في العالم العربي وأفريقيا.[٣٨]

كما أشار رئيس مكتب رعاية المصالح الإيرانية في مصر محمد محموديان في آذار ٢٠١٦ الى الطاقات الواسعة المتوفرة لتنمية وتطوير العلاقات الإيرانية – المصرية في مختلف المجالات ، كما أعلن عن استعداد الجانب الإيراني للدخول في مفاوضات مع الشركات المصرية ، كما وضح على ان هناك طاقات واسعة يمكن ان تساهم في تطوير العلاقات الإيرانية – المصرية ، لاسيما في المجالات الاقتصادية والسياحية ، معلنا استعداد الجانب الإيراني على التعامل مع الشركات المصرية ورغبة المستثمرين والتجار

---

[٣٦] موقف مصر من الصراع السوري، ٢٠١٦\١١\٢٦.http://www.bbc.com.

[٣٧]أشرقت احمد عرفات محمد ، مصدر سبق ذكره، ص٢٥.

[٣٨] هدى الحسني، صراع الإرادات على ضفاف الخليج (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ج٢، ٢٠١٥)، ص١٢٥.

والسياح الإيرانيين في تعزيز العلاقات الثنائية على أساس المصالح المشتركة والمتبادلة.[٣٩]

ولذلك فأن مصر تقع في دائرة اهتمامات إيران الإستراتيجية، وتعد مصر بالنسبة لإيران دولة ذات ثقل مهم في المنطقة العربية، ومن أجل ذلك فهي تحاول أعادة ترتيب علاقاتها مع مصر.[٤٠]

وبالرغم من ذلك فان العلاقات الإيرانية – المصرية تعاني من عدة مشاكل منها غياب ثقافة الحوار وتناقض المصالح والتنافس الإقليمي ، فضلا عن دور البعد الإيديولوجي ، وبالتالي فان هذه المشاكل كان لها تأثيرا سلبيا على العلاقات بين الدولتين .[٤١]

وبالرغم من المشاكل التي تواجه العلاقات الإيرانية – المصرية، فأن ثمة قواسم مشتركة تجمع بين الدولتين، يمكن أن تسهم في تطوير العلاقات بينهما وهي:[٤٢]

١. تعد إيران ومصر من الأعضاء المهمين في مجموعة الـ(١٥).
٢. تعد كلتا الدولتين من دول الجنوب مما وفر إمكانية التعاون في مجموعة ال(٧٧) .
٣. شكل الدين الإسلامي عاملا إضافيا في تدعم التعاون بين الدولتين في أطار منظمة المؤتمر الإسلامي ومجموعة الثماني الإسلامي.
٤. تقع الدولتان في منطقة هامة على الخريطة الجغرافية السياسية العالمية ألا وهي منطقة الشرق الأوسط التي تتعرض لتطورات سياسية متسارعة تفرض على

---

[٣٩] أشرقت احمد عرفات محمد ، مصدر سبق ذكره، ص٢٦.

[٤٠] د. سعيد الصباغ، أسس وآليات إستراتيجية إيران لنشر المذهب الشيعي، السياسة الدولية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ٢٠٨، ٢٠١٧)، ص٢١.

[٤١] ف. بنابي، مصر وايران والحركة الخضراء، مختارات ايرانية (العدد ١٢٩، ٢٠١١)، ص ٦٣.

[٤٢] محمد عز العرب، العلاقات المصرية – الايرانية: السياسة تقود الاقتصاد، مختارات ايرانية (العدد ٤٧، ٢٠٠٤)، ص ١٠٦؛ ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ينظر: د. محمد السعيد عبد المؤمن، إيران والعلاقات مع مصر، مختارات ايرانية (العدد ٦٦، ٢٠٠٦)، ص ٤٢ – ٤٣.

الدولتين ضرورة التعاون الأمني في المحافل الدولية لاسيما في ظل توافقهما على ضرورة إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل.

فضلا عن ذلك تعتبر إيران بوابة الدخول وجسرا لعبور مصر الى سوق دول آسيا الوسطى وفي المقابل فأن مصر بسبب موقعها الجغرافي الخاص كنقطة التقاء قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا تعتبر جسرا لعبور إيران الى السوق الإفريقية (وبصفة خاصة دول منطقة الكوميسا*)، لاسيما وأن سياسة إيران الاقتصادية تقوم على استعادة أسواقها التقليدية.[٤٣]

وينبغي الإشارة الى أن مستقبل العلاقات الدبلوماسية بين إيران ومصر يبقى مفتوحا على ثلاثة سيناريوهات هي:[٤٤]

الأول :- هو احتمال استمرار توتر العلاقات ، والذي يدعم هذا الاحتمال وجود تيارات داعمة لهذا التوتر ، وهذه التيارات موجودة في دائرة صنع القرار في الدولتين.

الثاني :- يحمل في طياته تفاؤلا بشأن عودة العلاقات بين الدولتين، وذلك بالنظر الى ما يتخذ من إجراءات خلال هذه المرحلة نحو التقارب، في خضم حماسة التغيير الذي تحاول مصر الاستفادة منه، وتحرص إيران على ألا تخسره. غير أن هذا السيناريو يلزمه بعض الوقت، حتى تتم اعادة تنظيم العلاقات وتحديد الأولويات لكل منهما.

---

* في ٢١ كانون الاول ١٩٨١ تم التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب افريقيا، ودخلت حيز التنفيذ في ٣٠ ايلول ١٩٨٢، ونتيجة للنجاح الذي حققته هذه الاتفاقية قررت الدول الأعضاء تطوير التعاون فيما بينهم وذلك بإقامة السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا (كوميسا) كخطوة جديدة نحو تحقيق الجماعة الاقتصادية الافريقية وتم توقيع الاتفاقية في ٨ كانون الاول ١٩٩٤ لتحل السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا محل اتفاقية منطقة التجارة التفضيلية. ينظر: مصطفى ابراهيم سلمان، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية تجاه كينيا منذ انتهاء الحرب الباردة، رسالة دكتوراه (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية، ٢٠١٦)، ص٥١.

[٤٣] محمد عز العرب، مصدر سبق ذكره، ص١٠٨.

[٤٤] رانيا مكرم، كيف تفكر طهران الرؤية الايرانية للعلاقات مع مصر، السياسة الدولية (العدد ١٨٥، ٢٠١١)، ص ص١٤٤ – ١٤٥.

الثالث :- وهو المرشح الأقرب للحصول بين السيناريوهات الثلاثة، فيتمثل في عودة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، وضمان حد أدنى من التعاون بين الدولتين، يمكن أن يلعب فيه الاقتصاد دورا مهما ، نظرا لحاجة كل منهما للآخر اقتصاديًا كما يمكن أن يشهد هذا السيناريو تنافسا سياسيا في المنطقة، اذ أن تعاون كل من إيران ومصر ودخولهما عصرا جديدا من العلاقات الدبلوماسية الطبيعية لن ينهي بأي حال تطلع كل منهما للعب دور إقليمي بارز، وهو ما ستتحكم فيه المصالح الملحة لكلا الدولتين.

ويتضح مما تقدم أن المتغيرات الدولية كان لها دورا كبيرا في تقريب وجهات النظر بين الدولتين تجاه القضايا الدولية، ومن ثمَ انعكس إيجابا على العلاقات الإيرانية – المصرية.

وبالنظر لأهمية مصر في المدرك الاستراتيجي الإيراني فإنها تحاول إقامة علاقات متطورة مع مصر فهي تشكل ثقل سياسي في العالم العربي، وكذلك لا يمكن إغفال أهميتها بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط.

خاتمة

لقد كان لتوجهات أنظمة الحكم المتعاقبة في إيران ومصر دورا مؤثرا في تحديد مسار العلاقات، فكان طابع عدم استقرار العلاقات هو الطابع السائد في مرحلة الرئيس جمال عبد الناصر، إلا أن المتغير الدولي والمتمثل بدور الولايات المتحدة الأمريكية أتسمت العلاقات بطابع الاستقرار، ويمكن عد تلك المرحلة من أفضل مراحل تطور العلاقات بين الدولتين. وبعبارة أخرى فقد كانت الولايات المتحدة لأمريكية هي المحرك الأساس لتلك العلاقات باتجاه التحسن، إلا أن المتغيرات الإقليمية التي حصلت في تلك المرحلة، ولاسيما في عام ١٩٧٩ أدت الى قطع العلاقات بين الدولتين.

وقد كان للحرب الإيرانية – العراقية التي حدثت في العام ١٩٨٠ تأثيرا مباشرا على مسار العلاقات الإيرانية – المصرية، فقد ساد التوتر والخلاف أجواء العلاقات بين الدولتين بسبب الدعم المصري للعراق في هذه الحرب، فضلا عن قضايا

أخرى كان لها تأثيرا سلبيا على شكل العلاقات فمصر ترفض دور وأهداف إيـــران في المنطقة العربية، ولاسيما منطقة الخليج العربي، كما لا يفوتنا ذكـــر تعـــارض الموقـــف السياسي للدولتين تجاه قضية الصراع العربي – ((الإسرائيلي))، فضلا عن موقفهما من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية.

أما المرحلة التي أعقبت انتهاء حرب الخليج الأولى فلم تكن على مسار واحد فقد تراوحت بين التحسن والتوتر، فقد تطورت العلاقات بـــين الـــدولتين لتصـــل الى مستوى مكاتب رعاية المصالح، ولكن الخلافات بين الدولتين عادت من جديد في العـــام ١٩٩٢، وذلك بسبب السياسة الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي، فضلا عن التحـــرك الإيراني تجاه دولة السودان الذي اقلق الجانب المصري، وبالنتيجـــة أثـــر ســـلبا علـــى العلاقات الإيرانية – المصرية، إلا أن التحسن عاد مرة أخرى الى العلاقـــات بعـــد أن طرحت إيران مبدأ حوار الحضارات على اعتبار أن إيران تمثل الحضارة الفارسية ومصر تمثل حضارة وادي النيل، اذ أسهم هذا الطرح في تقريب وجهات النظـــر، وفي تحســـن العلاقات بين الدولتين.

وحرصت إيران على أقامت علاقات متطورة مع مصر، ولاسيما في مرحلـــة الرئيس محمود أحمدي نجاد الذي دعا الى تحسين العلاقات مع مصر، وقد دعا الى ذلـــك في أكثر من مناسبة، كما دعا الى ذلك المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خـــامنئي، وهذا أن دل على شيء فهو يدل على أهمية مصر في المدرك الاستراتيجي الإيراني. ومن خلال دراستنا هذه فقد تبين صحة الفرضية التي انطلقـــت منـــها الدراســـة وهـــي أن توجهات الأنظمة السياسية في إيران ومصر كان لها تأثيرا كبيرا على شكل العلاقـــات الإيرانية – المصرية، فضلا عن تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية على مسار العلاقات.

ملخص

لقد سادت حالة التوتر وعدم الاستقرار في العلاقات بين الدولتين بعد وصول جمال عبد الناصر الى سدة الحكم. لتعود حالة الاستقرار بعد مجيء الرئيس المصري أنور السادات، إذ كانت تلك المرحلة شبيه بمرحلة الحكم الملكي، فقد شهدت تلك المرحلة تطور العلاقات في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية الا ان توقيع مصر على اتفاقية كامب ديفيد في العام ١٩٧٩ أدى الى اقدام إيران على اتخاذ قرار بقطع العلاقات مع مصر، وساءت العلاقات أكثر بعد قيام الحرب الإيرانية – العراقية في العام ١٩٨٠، ودعم مصر للعراق في هذه الحرب، ولهذا فقد كان للعامل الإقليمي دوراً مؤثراً على مسار العلاقات بين الدولتين، وقد شكلت الرؤية السياسية تجاه منطقة الخليج العربي نقطة خلاف بين الدولتين، إذ تعتبر إيران منطقة الخليج العربي منطقة نفوذ، وهذا ما يتعارض مع الرؤية المصرية.

ومن جانب آخر فقد شكلت رؤية الدولتين للقضايا الدولية ولا سيما قضية أسلحة الدمار الشامل وقضية الإرهاب عامل تقارب في العلاقات الإيرانية – المصرية، وذلك بسبب تطابق الرؤى والمواقف تجاه تلك القضايا، وهذا الأمر أثر بشكل إيجابي على مسيرة العلاقات الإيرانية – المصرية.

Abstract

The relationships became instable and strain after Jamal Abdul Nasir presidency period. These relationships returned stable after the Egyptian president. Anwar Alsadat became the ruler, it was as the same as in the Kingly period. In this period, we could see improve in military, economic and political fields. The Egyptian signature on Camp David convention in 1979, made Iran stops the relationships between the two countries.

The relationships became worse after the Iraqi – Iranian was in 1980 because of the Egyptian cooperation to Iraq .For this provincially role became a vital effect on the way of these relationships between the two countries. The political view towards Arab Gulf area made a difference point between them. While Iran considers, the Arab Gulf area of influence, Egypt is against this attitude.

In the others side, the national issues attitude for both countries especially about the nuclear weapon and the terror issue, made a converge between the two countries, because they have the same attitudes towards these issues. This has a positive affection on the two countries relationships way.